

ان احدى اصدقه صدق الاضلاع الآخرى وصدق في غيبته
توابعها وحب ووله على النى الا انه يفتى كذا متصلا وان فصل
لا فلو قلنا اخذت مثل النى ودعيه فملكك وقال الآخر بل غيبته
ووق اعطيتهم ودعيه وقال الآخر غيبته له وفي هذا كان ودعيه
الى عنقر فاذتة فقال مولد اخذ وصدق من قال اجرت فوسى
او تولى هذا فركبه وليس له وردة او كاطنوى هذا بل ان يفتى
باب من اقر دين صحبه مطلقا ودين مرضه
بسبب فيه وعلم بلا اقرار كبر ما ملكه او ابلغه او مهر عرسه سواء
وقدم على ما اقر به في مرضه والكل على الارث وان شمل ما له ولا يصح
ان يخص غيرهما بفضاء ذمته ولا اقراره لو ارثه الا ان يصير في الغيبة
وان اقر بشئ بل جرت ثم بنته ثبت نسبه ويحل ما اقر به صحته
اقر لا جنبته ثم نكح ولو اقر ببنته غلام جهل نسبه ويولد
خلم يثلم وصدق الغلام ثبت نسبه ولو مرض وشاكر الورثة

وصح اقرار الرجل والمرأة بالولدين والولد والزوجه والمولى وط
نصدين عملا كما شرط نصدين الزوج او شهادته فابن واقر
بالولد وصح الصديق بعد موت الغزاة من الزوج بعد موته من شرط
اقر نسبه من غير الولاد كاخ وعمله يصح ويرث الله مع وارثه وان
يهد ومن اقر باخ وابن ميت شاركه في الارث بلا نسب ولو
اقر احد ابني ميت له على آخر دين بقبض ابى نصفه فلا نسبه له
والنصف للآخر **كتاب الصلح**
صح مع اقرار وسكوت وانكار فالاول كسبح ان وقع عن مال عيال
فجرح فيه الشفعة والرذيع يب وجار روية وشرط وبفسد جهالة
البدل وما استحق من المذموم يرد المذموم حصته من المذموم وما استحق
من البدل اصح حصته من المذموم وكما كان ان وقع عن مال بمنفعة
فشرط الرقبت فيه ويبطل موت اصرهما والذم والآخر ان معاوضة
رضى النعم وفدا بينه وفتح نزاع في حق الله فلا شفعة وصار عن